إطار عمل البرلمان
وأدواته لمراقبة
الإنفاق الحكومي

الاتحاد البرلماني الدولي

جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية

دورة ربيع 2024- جنيف

إريك تافيرنييه

الأمين العام

مجلس الشيوخ الفرنسي

ترجمة الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

الرقابة هي أساس دور البرلمان

- يؤدي البرلمان دوراً أساسياً في مراقبة أفعال الحكومة وتقييم السياسات العامة.

المادة 24 ج، الفقرة 1

"يجب على البرلمان سن القوانين. مراقبة أفعال الحكومة. تقييم السياسات العامة".

- وقد تم إيلاء هذه المهمة أهمية أكبر منذ بدء سريان القانون الدستوري رقم 2008-724 في 23 تموز/يوليو 2008 حول تحديث مؤسسات الجمهورية الخامسة (المادة 9).

لجان مخصصة لمراقبة الإنفاق العام

- توفر اللجان الدائمة والمؤقتة المعلومات لمجالسها المختصة وتقوم، ضمن مجال اختصاصها، بمراقبة أفعال الحكومة، وتقييم السياسات العامة، ومتابعة تنفيذ القوانين والمراسيم.
- عند الحديث عن الإنفاق العام بشكل خاص، في كل من المجالس:
  - تشرف لجنة المالية وتراقب تنفيذ قانون المالية وتقيم كل الأمور المتعلقة بالمالية العامة،
  - تشرف لجنة الشؤون الاجتماعية وتراقب تنفيذ قانون تمويل الضمان الاجتماعي وتقيم كل الأمور المتعلقة بتمويل الضمان الاجتماعي،
  - تراقب لجنة الشؤون الخارجية تنفيذ قوانين برمجة العمليات العسكرية.

- المادة 57 من القانون المؤسسي المؤرخ 1 آب/أغسطس 2001 المتعلق بقوانين المالية:

"تشرف لجان المالية في الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ وتراقب تنفيذ قانون المالية وتقيم كل الأمور المتعلقة بالمالية العامة.

- المادة LO 111 9 من قانون الضمان الاجتماعي: "إن لجان الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ المسؤولة عن قانون تمويل الضمان الاجتماعي تشرف وتراقب تطبيق هذه القوانين وتقيم أي قضايا متعلقة بتمويل الضمان الاجتماعي".

- مادة خاصة بكل قانون لبرمجة العمليات العسكرية،

مثلاً، المادة 11 من القانون 2023- 703 بتاريخ 1 آب/أغسطس 2023 بشأن البرمجة العسكرية للأعوام 2024 إلى 2030:
"بشكل مستقل عن صلاحيات اللجان الدائمة المسؤولة عن المالية، تشرف اللجان الدائمة في الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ المسؤولة عن الدفاع وتراقب تنفيذ برمجة العمليات العسكرية." بالإضافة إلى ذلك، هناك ثلاثة تقارير محددة (المادة 9 و10 من قانون برمجة العمليات العسكرية رقم 2023- 703) تعطي اللجان رؤية لاحقة ومسبقة لتوجيه برمجة العمليات العسكرية.

معلومات

- هناك مجموعة متنوعة من الطرق للحصول على المعلومات:

- قوانين المالية والملاحق (مشاريع الأداء السنوية، التقرير الاقتصادي والاجتماعي والمالي، الوسائل والطرق، وثائق السياسات العرضية، تقارير الأداء السنوية، إلخ.)
- الوثائق المستخدمة لمتابعة تنفيذ موازنة الدولة (تقارير أسبوعية وشهرية)
- الوثائق الملحقة بمشاريع قوانين تمويل الضمان الاجتماعي ومشاريع قوانين الموافقة على حسابات الضمان الاجتماعي
- تقارير موضوعية محددة بناءً على طلب البرلمان
- إمكانية الحصول على كافة تقارير التفتيش الداخلية للدولة
- أعمال محكمة المحاسبات
- وسائل أخرى للحصول على معلومات: المشاركة في هيئات خارج البرلمان، الأسئلة، الاستماع في اللجان وفي مجموعات العمل، لجان التحقيق

أهمية الرقابة المالية على الوثائق وعلى أرض الواقع

- لا يمكن أن تكتفي لجان المالية بمجرد مناقشة مشاريع قوانين المالية: على الرغم من أن التصديق على الموازنة يعتبر عملاً تشريعيًا أساسيًا، فإن الإجراءات والإطار الزمني للرقابة البرلمانية (40 يومًا في الجمعية الوطنية، و20 يومًا في مجلس الشيوخ) لا تسمح لنا بفهم جميع الرهانات المتعلقة بالتصديق على الموازنة بالنظر إلى الطبيعة المحدودة للاعتمادات.

- تسمح الرقابة لأعضاء البرلمان بممارسة امتيازاتهم بالكامل من خلال التحقق من دقة متطلبات الموازنة على الوثائق وغالبًا على أرض الواقع (يقومون بزيارات ميدانية)، مما يضمن استخدامها بشكل صحيح وعمل تقديرات للموارد المتاحة.

- تعتبر الرقابة المالية أساسًا للتصريحات في قاعة البرلمان، وللأسئلة الموجهة إلى الوزراء في اللجنة وفي الجلسة، ولتعديلات الاعتمادات (التعديلات التي تقلل الاعتمادات أو التحكيم بين البرامج ضمن نفس المهمة المالية تحت قيود المادة 40 من الدستور وأسباب عدم القبول المحددة في القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية.

صلاحيات واسعة للرقابة

- تنبثق السلطات الرقابية للجان المالية من المادة 57 من القانون المؤسسي الصادر في 1 آب/أغسطس 2001 والمتعلق بالقوانين المالية، وهي ذات أهمية خاصة:

  - لجان الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ المسؤول عن الشؤون المالية والإشراف على تنفيذ قانون المالية وتقييم جميع المسائل المتعلقة بالمالية العامة،
  - وتوكل هذه المهمة إلى رؤسائها وإلى مقررها العام والمقررين الخاصين في مجالات اختصاصهم،
  - وتحقيقًا لهذه الغاية، يقومون بإجراء أي تحقيقات في التوثيق وعلى الفور وأي جلسات استماع يرونها مفيدة،
  - ويجب أن يتم توفير كافة المعلومات والمستندات المالية والإدارية المطلوبة من قبلهم، مع الاستثناءات الوحيدة وهي المسائل السرية المتعلقة بالدفاع الوطني وأمن الدولة الداخلي أو الخارجي، فضلاً عن سرية التحقيقات والسرية الطبية.

عملية الرقابة على الموازنة (1)

- في بداية كل عام، تنشر اللجنة المالية بمجلس الشيوخ برنامج عمليات التدقيق الذي سينفذه مقرروه الخاصون، مع تحديد الموضوع المحدد لكل عملية تدقيق (اسم المؤسسة العامة أو البرنامج المعني، على سبيل المثال).وتتم الموافقة على هذا البرنامج مسبقًا من قبل مكتب اللجنة.
- وفي كانون الثاني/يناير 2024، وافقت اللجنة على 27 مراجعة أجراها مقررون خاصون، بالإضافة إلى أربعة تحقيقات مطلوبة من ديوان المحاسبة في العام 2023، ويتم حاليًا عرض نتائجها. وبالإضافة إلى ذلك، كلفت المحكمة بالفعل بإجراء خمسة تحقيقات جديدة، ويجري وضع اللمسات النهائية على تحقيق خامس.
- عندما يكون نطاق التدقيق واسعًا، يمكن أيضًا تنفيذ مهمة لتقصي الحقائق تضم العديد من أعضاء اللجنة: على سبيل المثال، هناك هذا العام بعثتان تتعاملان على التوالي مع مشاكل التأمين للسلطات المحلية وتمويل سياسة الصافي الصفري للصناعة.

عملية الرقابة البرلمانية (2)

- وعندما يتقرر إجراء التدقيق، يقوم المقرر الخاص بإبلاغ الوزير والإدارة المعنية. وبشكل عام، يرسلون استبياناً ويجرون مقابلات مع المسؤولين العموميين المعنيين. كما يقومون بعدد من الزيارات. ويساعدهم مكتب اللجنة المالية.
- ويختتم العمل الرقابي للمقررين الخاصين عمومًا بإلقاء بيان أمام لجنة المالية ونشر تقرير إعلامي. ثم يتم نشر التقرير في أشكال مختلفة (بيان صحفي، مؤتمر صحفي، الخ)
- عندما تثير بعثة الرقابة والتقييم ملاحظات تم إخطارها للحكومة، يجب على الأخيرة الرد خطياً خلال فترة شهرين (المادة 60 من القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية).

استخدام الدعم الخارجي

- وتتمتع اللجنة المالية بصلاحيات واسعة ولكن مواردها البشرية محدودة. ومع ذلك، يمكنها الاستعانة بخبرات خارجية: أي تقرير تعده الهيئات والإدارات المسؤولة عن مراقبة الإدارة (المفتشية العامة للمالية، المفتشية العامة للإدارة، إلخ) يجب أن يحال إليها، مع مراعاة متطلبات السرية المذكورة أعلاه.
- وقد تطلب أيضًا إجراء دراسات من منظمات خارجية، لكن هذا لا يحدث كثيرًا. طلبت اللجنة المالية من معهد السياسة العامة (IPP) إجراء دراسة حول فرض الضرائب على الثروات وأخرى حول القروض المضمونة من الدولة.
- وقبل كل شيء، يمكنها الاعتماد على ديوان المحاسبة، الذي يجب أن يساعد البرلمان في مهمته المتمثلة في الإشراف على تصرفات الحكومة وتنفيذ قوانين المالية. ويمكنها أيضًا إحالة المسائل إلى مجلس الضرائب الإلزامية، الذي يرأسه أيضًا الرئيس الأول لديوان المحاسبة.
- ويتم استخدام الخبرات الخارجية لتعزيز الرقابة البرلمانية دون التأثير على استقلالية الحكم: يظل البرلمانيون مسيطرين على تقييماتهم الخاصة.

صلاحيات الشؤون الاجتماعية و مهمة مراقبة قوانين تمويل الضمان الاجتماعي وتقييمها

- تتمتع لجان الشؤون الاجتماعية بصلاحيات واسعة للرقابة على القضايا المتعلقة بتمويل الضمان الاجتماعي (المادة 9 L.O. 111 من قانون الضمان الاجتماعي، المقابلة للمادة 57 من القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية)
  - المهمة الموكلة إلى رئيسها، مقررها العام، رئيس مهمة مراقبة قوانين تمويل الضمان الاجتماعي وتقييمها ومقرري الفروع (الرعاية الصحية، الإصابات والأمراض المتعلقة بالعمل، الشيخوخة، الأسرة، الاستقلالية)
  - يقوم هؤلاء المسؤولون بإجراء أي استماعات يرونها ضرورية وأي تحقيقات على الوثائق وعلى الأرض
  - يجب توفير جميع المعلومات والوثائق المالية والإدارية التي يطلبها هؤلاء، بما في ذلك جميع التقارير التي أعدها الهيئات والإدارات المسؤولة عن مراقبة الإدارة، والاستثناءات الوحيدة هي المسائل السرية المتعلقة بالدفاع الوطني والأمن الداخلي أو الخارجي للدولة، فضلاً عن سرية التحقيقات والسرية الطبية
  - يُطلب من الأشخاص الذين تعتبر شهادتهم ضرورية من قبل رئيس اللجنة والمقرر(ين)، في مجالات مسؤوليتهم، الحضور
- إجراءات رقابية مماثلة لتلك المتبعة من قبل لجان المالية

مساعدة من محكمة المحاسبات: مهمة مدرجة في الدستور

- المادة 47-2 من الدستور الصادر في 4 تشرين الأول/أكتوبر 1958:

"تساعد محكمة المحاسبات البرلمان في الرقابة على سياسات الحكومة.

وتساعد البرلمان والحكومة في مراقبة تنفيذ قوانين المالية وقوانين تمويل الضمان الاجتماعي وفي تقييم السياسات العامة.

وتسهم في إطلاع المواطنين من خلال تقاريرها العامة".

نشر العديد من التقارير وترويجها

وفقاً للقانون العضوي المتعلق بقوانين المالية وأحكام قانون الاختصاصات المالية، يقدم مجلس المحاسبة عددًا من التقارير إلى البرلمان كل عام لمساعدته في ممارسة الرقابة على الميزانية:

- التقرير العام السنوي الذي يتم تقديمه في المجلس،
- تقرير عن تنفيذ الموازنة والتصديق على الحسابات (نيسان/أبريل)
- تقرير عن وضع وآفاق المالية العامة
- تقرير عن التصديق على حسابات الضمان الاجتماعي وتقرير عن تطبيق قوانين تمويل الضمان الاجتماعي
- تقرير يحلل مسار وظروف التمويل واستدامة الدين العام (قبل تشرين الأول/أكتوبر).
- تقرير عن تمويل الجماعات المحلية ملحق بمشروع قانون المالية وقابل للمناقشة

الملاحظات الختامية إلى اللجان المالية

- يقوم ديوان المحاسبة على مدار العام بإعداد تقارير خاصة عن الشركات العامة ويرسل ملاحظات المتابعة إلى الوزراء بعد عمليات التدقيق التي يقوم بها. وترسل هذه التقارير إلى اللجان المالية.
- يُطلب إرسال البيانات النهائية للملاحظات، عند الطلب، وهي استنتاجات عمليات التدقيق "العادية" التي تجريها المحكمة، والتي ترسل قائمتها إلى اللجنة المالية.

طلبات برلمانية إلى ديوان المحاسبة (1)

- يقوم مجلس المحاسبة بإجراء التحقيقات بناء على طلب البرلمان:
  - طلبات الاستفسار من اللجان المالية (المادة 58- 2 ° من القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية) خلال فترة ثمانية أشهر.
  - طلبات الاستفسار من لجان الشؤون الاجتماعية (المادة LO 132-3-1 من قانون الاختصاصات المالية) ، خلال مدة ثمانية أشهر
  - تقارير تقييم السياسات العامة (التي يطلبها رؤساء المجالس النيابية) مهلة سنة واحدة
  - الطلبات المقدمة من لجان التحقيق النيابية، لا يوجد مهلة زمنية لها، ولكن يجب مراعاة مهلة الستة أشهر.

طلبات برلمانية إلى ديوان المحاسبة (2)

- على سبيل المثال، قدم ديوان المحاسبة مؤخرا تحقيقاً إلى اللجنة المالية في عمل المديرية العامة للمالية العامة فيما يتعلق بالسلطات المحلية، وسيتبعه ثلاثة تحقيقات أخرى في الربع الأول:
  - إنشاء الوكالة الوطنية للتماسك الإقليمي والجدوى منها،
  - التمويل من خارج الموازنة (برامج الاستثمار، خطة الإنعاش، وما إلى ذلك) للسياسة الثقافية للحكومة،
  - إصدار وثائق الهوية.

كما طُلب من مجلس المحاسبة إجراء خمسة تحقيقات جديدة في العام 2024.

يتعلق الاستفساران اللذان سيتم إحالتهما إلى لجنة الشؤون الاجتماعية بما يلي:

- الوكالة الفرنسية للطب الحيوي،
- صحة الجهاز التنفسي.

- ستؤدي هذه الاستفسارات إلى جلسات متابعة مع المقرر الخاص والإدارات والمنظمات المعنية للرد على ملاحظات المحكمة (على سبيل المثال، في كانون الثاني/يناير 2024، جلسة الاستماع مع ديوان المحاسبة والمدير العام للمالية العمومية وممثلين عن المسؤولين المنتخبين المحليين كجزء من عرض التحقيق في عمل المديرية العامة للمالية العامة فيما يتعلق بالسلطات المحلية).

الحاجة إلى موارد جديدة لتعزيز الرقابة البرلمانية

- بعيدًا عن صلاحياتها الرقابية، يظل التحدي الذي يواجه اللجان المالية هو الوصول إلى المعلومات، والذي يعتمد غالبًا على حسن نية الحكومة، وتطوير أدوات التقييم المستقلة.
- حصلت اللجان المالية على حق الوصول إلى قواعد بيانات الموازنة (Chorus) بالإضافة إلى الوصول إلى البيانات الضريبية الجديدة لعلماء البيانات الذين عينتهم الجمعيتان. كما أن بعض البيانات الصادرة عن المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية والمديرية العامة للمالية العامة بدأت في توفيرها باعتبارها "بيانات مفتوحة"، ولكن لا يزال ذلك محدودًا.
- تم تعيين عالم بيانات في دائرة التشريع والرقابة بتاريخ 1 تموز/يوليو 2022 ومن المقرر تعيين وظائف أخرى اعتباراً من العام 2024.

شكراً لانتباهكم.

Parliament's Framework and Tools for Scrutinising Government Spending

INTER-PARLIAMENTARY UNION
Association of Secretaries General
of Parliaments (ASGP)
Spring session 2024 – Geneva

Éric TAVERNIER
Secretary General
of the French Senate

Scrutiny is central to Parliament's role

- Parliament plays an essential role in scrutinising government action and assessing public policy.

Article 24 C , paragraph 1

"*Parliament shall pass laws. It scrutinises the action of the Government. It evaluates public policies.*"

- This mission has been given greater prominence since the entry into force of Constitutional Act no 2008-724 of 23 July 2008 on the modernisation of the institutions of the Fifth Republic (Article 9).

Committees dedicated to scrutinising public spending

- Standing and temporary committees provide information to their respective assemblies and, within their field of competence, scrutinise the action of the Government, evaluate public policies and monitor the implementation of laws and ordinances.

- When it comes to public spending specifically, in each of the assemblies:
  - the Finance Committee oversees and scrutinises finance act implementation and evaluates all matters relating to public finances,
  - the Social Affairs Committee oversees and scrutinises social security financing act implementation and evaluates all matters relating to social security finances,
  - the Foreign Affairs Committee scrutinises the implementation of military programming acts.

Scrutinising the implementation of finance acts, social security financing acts and military programming acts

- Article 57 of the Institutional Act of 1 August 2001 relating to finance acts:

the Finance Committees of the National Assembly and of the Senate "*oversee and scrutinise finance act implementation and evaluate all matters relating to public finances.*"

- Article LO 111-9 of the Social Security Code:

"*The National Assembly and Senate committees responsible for the social security financing act oversee and scrutinise the application of these laws and assess any issues relating to social security finances.*"

- *Ad hoc* article in each military programming act (MPA), e.g., Article 11 of Law 2023-703 of 1 August 2023 on military programming for the years 2024 to 2030: *"Independently of the powers of the standing committees responsible for finance, the standing committees of the National Assembly and the Senate responsible for defence oversee and scrutinise the implementation of military programming."* In addition, there are three specific reports (Art. 9 and 10 of the MPA n° 2023-703) giving the committees an *ex-post* and *ex-ante* vision of the steering of the MPA.

Information

- There are a variety of ways to obtain information:
  - Finance acts and annexes (annual performance projects, economic, social and financial Report, Ways and means, cross-cutting policy documents, annual performance reports, etc.)
  - Documents used to monitor the implementation of the state budget (weekly and monthly reports)
  - Documents appended to social security financing bills and social security accounts approval bills
  - Topical, *ad hoc* reports requested by Parliament
  - The option of obtaining all internal state inspection reports
  - The works of the Court of Auditors
  - Other means of information: participation in extra-parliamentary bodies, questions, hearings in committee and in working groups, committees of inquiry

The importance of budgetary oversight on documentation and on the spot

- Finance committees cannot be satisfied with merely debating finance bills: although authorising the budget is a fundamental legislative act, the procedures and timeframe for parliamentary scrutiny (40 days in the National Assembly, 20 days in the Senate) do not allow us to grasp all the stakes involved in authorising the budget given the finite nature of appropriations.
- Oversight allows members of parliament to exercise their prerogatives fully by verifying the accuracy of budgetary requirements on documentation and often on the spot (they make field visits), ensuring that they are used correctly and making estimates of available resources.
- Budgetary oversight serves as the basis for statements on the floor of the house, for questions put to ministers in committee and in session, and for amendments to appropriations (amendments reducing appropriations or arbitration between programmes within the same budgetary mission under the constraints of Article 40 of the Constitution and the grounds for inadmissibility set out in the Institutional Act relating to finance acts (LOLF)).

Extensive powers of oversight

- The finance committees' oversight powers come from Article 57 of the Institutional Act of 1 August 2001 relating to finance acts and are particularly significant:
  - the committees of the National Assembly and of the Senate responsible for finance oversee and scrutinise finance act implementation and evaluate all matters relating to public finances,
  - this task is given to their chairs, to their general rapporteur and the special rapporteurs in their fields of competence,
  - to this end, they conduct any investigations on documentation and on the spot and any hearings they deem useful,
  - all financial and administrative information and documents requested by them must be provided, with the only exceptions being confidential matters relating to national defence and internal or external state security, as well as the secrecy of investigations and medical confidentiality.

The budgetary oversight process (1)

- At the beginning of each year, the Senate Finance Committee publishes a programme of audits to be carried out by its special rapporteurs, setting out the precise subject of each audit (the name of the public institution or programme concerned, for example). This programme is approved beforehand by the committee's bureau.
- In January 2024, the committee approved 27 audits by special rapporteurs in addition to four investigations requested from the Court of Auditors in 2023, the results of which are currently being provided. In addition, five new investigations have already been commissioned from the Court, and a fifth is being finalised.
- When the scope of the audit is broad, a fact-finding mission involving several committee members may also be carried out: for example, this year there are two missions dealing respectively with the insurance problems of local authorities and the financing of the zero net artificialisation policy.

The budgetary oversight process (2)

- When an audit has been decided, the special rapporteur informs the minister and the administration concerned. Generally, they send out a questionnaire and interview the public officials concerned. They also carry out a number of visits. They are aided by the Finance Committee's office.
- Special rapporteurs' oversight work generally concludes with a statement to the Finance Committee and the publication of an information report. The report is then publicised in various forms (press release, press conference, etc.).
- When an oversight and evaluation mission gives rise to remarks notified to the Government, the latter must respond, in writing, within a period of two months (Article 60 LOLF).

The use of external support

- The Finance Committee has extensive powers but limited human resources. However, it can call on outside expertise: any report drawn up by the bodies and departments responsible for overseeing the administration (Inspectorate General of Finance, Inspectorate General of Administration, etc.) must be forwarded to it, subject to the aforementioned confidentiality requirements.
- It may also commission studies from outside organisations, but this does not happen often. The Finance Committee has asked the *Institut des Politiques Publiques* (IPP) to carry out a study on the taxation of wealth and another on state-guaranteed loans.
- Above all, it can rely on the Court of Auditors, which must assist Parliament in its task of overseeing the Government's actions and the implementation of the Finance Acts. It can also refer matters to the *Conseil des Prélèvements Obligatoires* (CPO), which is also chaired by the First President of the Court of Auditors.
- Outside expertise is used to enhance parliamentary scrutiny without compromising independence of judgement: parliamentarians remain in control of their own assessments.

The powers of the social affairs committees and the MECSS

- The social affairs committees have extensive powers of oversight on issues related to the finances of social security (Article L.O. 111-9 of the Code of Social Security - the counterpart to Article 57 LOLF)
  - Mission entrusted to their chair, their general rapporteur, the chair of the mission to oversee and evaluate social security financing laws (MECSS) and the branch rapporteurs (healthcare, work-related injuries and illnesses, old age, family, autonomy)
  - These officers carry out any hearings they deem necessary and any investigations on documentation and on the spot
  - All financial and administrative information and documents requested by them must be provided, including all reports drafted by the bodies and departments responsible for overseeing the administration, the only exceptions being confidential matters relating to national defence and internal or external state security, as well as the secrecy of investigations and medical confidentiality
  - Persons whose testimony is deemed necessary by the committee's chair and the rapporteur(s), in their areas of responsibility, are required to attend
- Similar oversight procedures to those of the finance committees

Assistance from the Court of Auditors: a mission enshrined in the Constitution

- Article 47-2 of the Constitution of 4 October 1958:

"*The Court of Auditors assists Parliament in the oversight of the Government's policies.*
It assists Parliament and the Government in overseeing the implementation of finance acts and social security financing acts and in evaluating public policies.
It contributes to informing citizens through its public reports."

Publishing and publicising numerous reports

- In accordance with the LOLF and the provisions of the Code of Financial Jurisdictions, the Court of Auditors submits a number of reports to Parliament each year to assist it in exercising budgetary oversight:
  - the annual public report that is presented on the floor of the house,
  - a report on the execution of the budget and the certification of accounts (April),
  - a report on the situation and outlook for public finances (June),
  - a report on the certification of social security accounts and a report on the application of social security financing acts,
  - A report analysing the trajectory, financing conditions and sustainability of public debt (before October 1)
  - a report on local authority finances, annexed to the finance bill and subject to debate.

Forwarding final remarks to the finance committees

- Throughout the year, the Court of Auditors draws up special reports on public companies and sends follow-up observations to ministers following its audits. These reports are sent to the finance committees.
- It is required to forward, on request, the final statements of observations, which are the conclusions of the Court's "ordinary" audits, a list of which it sends to the finance committee.

Parliamentary requests to the Court of Auditors (1)

- The Court of Auditors carries out investigations at the request of Parliament:
  - Requests for enquiries from finance committees (Art. 58-2° LOLF) within a period of eight months
  - Requests for enquiries from the social affairs committees (article LO 132-3-1 of the Code of Financial Jurisdictions), within a period of eight months
  - Public policy evaluation reports (requested by the presidents of the parliamentary assemblies), one year deadline
  - Requests made by parliamentary committees of inquiry, no time limit, but the six-month time limit must be taken into account

Parliamentary requests to the Court of Auditors (2)

- For example, the Court of Auditors recently submitted an investigation to the Finance Committee into the work of the Directorate-General of Public Finances (DGFiP) in relation to local authorities, and three others will follow in the first quarter:
  - the establishment and viability of the National Agency for Territorial Cohesion (ANCT),
  - extra-budgetary funding (investment programmes, the recovery plan, etc.) for the government's cultural policy,
  - the issuing of identity documents.

  The Court of Auditors has also been asked to carry out five new inquiries in 2024.

  The two inquiries that will be handed over to the Social Affairs Committee concern:
  - The French Agency of Biomedicine,
  - Respiratory health.

- These inquiries will lead to follow-up hearings with the special rapporteur and the administrations and organisations concerned to respond to the Court's observations (for example, in January 2024, the hearing with the Court of Auditors, the Director General of Public Finances and representatives of local elected officials as part of the presentation of the inquiry into the DGFiP's work in regard to local authorities).

New resources are needed to enhance parliamentary oversight

- Beyond their oversight powers, the challenge for finance committees remains access to information, which often depends on the Government's goodwill, and the development of independent evaluation tools,
- Finance committees have obtained access to budget databases (Chorus) as well as access to new tax data for the data scientists hired by the two assemblies. Also, some data from INSEE and DGFIP is beginning to be made available as "open data", but this remains limited.
- A data scientist was hired within the Legislation and Oversight department on 1 July 2022. Other positions are planned from 2024.

Thank you for your attention.